

16 May 2017
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الأولى

فيينا، ٢-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

المصالح المشتركة للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

ورقة عمل مقدّمة من الولايات المتحدة الأمريكية

١ - فُتِحَ باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ١ تموز/يوليه ١٩٦٨ ودخلت حيز النفاذ في ٥ آذار/مارس ١٩٧٠. وتحل الذكرى السنوية الخمسون لكل واحدة من هاتين المخطتين التاريخيتين خلال دورة الخمس سنوات التي تسبق المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في المعاهدة، الذي سيعقد في عام ٢٠٢٠. وسيتيح كل منهما الفرصة لجميع الأطراف في المعاهدة للتفكير في ما جنته من المعاهدة من فوائد على مدى نصف قرن تقريبا، وفي سبل العمل المشترك ابتغاء الحفاظ على تلك الفوائد وزيادتها في السنوات والعقود القادمة.

٢ - والأحكام الأساسية للمعاهدة هي تلك التي تتناول مسائل عدم الانتشار (المواد من الأولى إلى الثالثة)، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية (المادة الرابعة) ونزع السلاح (المادة السادسة). وتصوّر هذه الأحكام أحيانا، عن خطأ، بكونها تعبر عن مصالح متضاربة، كما تصوّر "صفقة" المعاهدة بكونها مجموعة من المقايضات فيما بين تلك المصالح التي يُفترض أنها متضاربة. وهذه الأوصاف مفرطة في التبسيط ومضللة، بل إنها تعطي صورة خاطئة تماما عن هيكل المعاهدة وفوائدها. والواقع أن هذه العناصر ليست في حالة تجاذب، بل هي تمثل مصالح مشتركة لجميع الأطراف في المعاهدة.

- جميع الأطراف في المعاهدة، من الدول الحائزة للأسلحة النووية ومن الدول غير الحائزة لها، يستفيد من النظام القوي لعدم الانتشار. وهذا يشمل الفائدة الأمنية المباشرة المتمثلة في إدراك تلك الأطراف أن جيواتها أو منافسيها ليس لديهم أسلحة نووية ولا يمكنهم الحصول عليها بسهولة، وفي وجود ضمانات دولية للتحقق من ذلك. وهذه التعهدات المتبادلة بالحيلولة دون ازدياد انتشار الأسلحة النووية تتوقف على تعهد الدول الحائزة لتلك الأسلحة بعدم المساعدة على انتشارها.



• هذه التعهدات الأمنية التي هي في صميم المعاهدة تعود بالنفع على جميع الأطراف فيها، وقد جعلت إسهامات المعاهدة المتعددة في السلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي أمرا ممكنا. وأساسا، فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على نحو ما يوحي به اسمها، معاهدة تتعلق بعدم الانتشار. ولا يمكن لا للتعاون الدولي المجدي في المجال النووي ولا لنزع السلاح أن ينجحا إذا لم توجد ضمانات قوية لعدم الانتشار تكفل عدم إساءة استعمال التكنولوجيا النووية في تطوير الأسلحة؛ وعدم الانتشار شرط لا غنى عنه لباقي عناصر المعاهدة.

• الإبقاء على نظام قوي لعدم الانتشار يفيد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بل وجميع الأطراف في المعاهدة، من خلال تيسير تقاسم فوائد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتستفيد جميع الأطراف في المعاهدة من الاستخدام السلمي للطاقة والعلم والتكنولوجيا النووية في المساعدة على تلبية احتياجات التنمية المستدامة في مجالات متنوعة مثل الطاقة والصحة والزراعة والصناعة وإدارة الموارد الطبيعية. وبالنسبة للأطراف في المعاهدة، فالفضل في هذه الفوائد يعود إلى قوة نظام عدم الانتشار، لأن ضمانات عدم الانتشار تيسر التعاون المتصل بالأسلحة النووية إذ تبتث الثقة بأن التعاون في هذه المجالات لن يُساء استخدامه أو يحوّل عن مقاصده.

• والإبقاء على نظام قوي لعدم الانتشار يعود بالنفع أيضا على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بل وعلى جميع الأطراف، حيث يساعد على تهيئة الظروف التي قد تسمح بنزع السلاح النووي. ومن شأن أي زيادة في انتشار الأسلحة النووية أن تقلل إلى حد كبير من احتمالات نزع السلاح، وأن تزيد مخاطر نشوب حرب نووية، أو احتمال حدوث تصعيد نووي أو وقوع سوء تقدير أو حادث من الحوادث، وأن تزيد احتمالات حصول جهات من غير الدول مثل الإرهابيين الدوليين أنفسهم على أسلحة نووية. ومن ثم، فإن نظام عدم الانتشار ضروري للحد من المخاطر النووية وتعزيز الاستقرار. ولا يمكن تصور نزع السلاح بدون ضمانات قوية لعدم الانتشار.

٣ - وسجل النهوض بهذه المصالح والأهداف المشتركة على مدى السنوات الخمسين الماضية مثير للإعجاب. ففي عام ١٩٦٣، حذر الرئيس جون ف. كينيدي من احتمال أن يكون حوالي ٢٥ بلدا في طريقها للحصول على الأسلحة النووية بحلول نهاية السبعينات من القرن الماضي فقط. والواقع أن الدول في كل منطقة من مناطق العالم قد فكرت، في أوقات شتى، في تطوير أسلحة نووية. ومن شأن هذا الانتشار الواسع النطاق أن يفاقم إلى حد كبير خطر تصعيد نزاع من النزاعات الإقليمية ليصبح حربا نووية، ومن شأنه أن يزيد كثيرا من مخاطر وقوع حادث أو حيازة الإرهابيين لهذه الأسلحة. غير أن هذا الاتساع في نطاق الانتشار لم يحدث.

٤ - وبدلا من ذلك، فإن الجهود العالمية التي تبذل في مجال عدم الانتشار استنادا إلى المعاهدة قد أقيمت على عدد الدول التي تمتلك الأسلحة النووية محدودا، فهو عدد لا يزال دون العشرة، بزيادة صغيرة للغاية مقارنة بالدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها وفقا للفقرة ٣ من المادة التاسعة من المعاهدة. ويكاد الانضمام إلى المعاهدة يصبح عالميا. فقد أضحت جميع الدول تقريبا أطرافا في المعاهدة، بما في ذلك العديد من الدول التي تمتلك أسلحة نووية أو برامج وطموحات لتطوير تلك الأسلحة. وقد تمت تسوية العديد من حالات عدم الامتثال للمعاهدة وللالتزامات المتعلقة بضمانات الوكالة الدولية

للطاقة الذرية، على الرغم من أن هناك حالات أخرى لم تسوّ بعد. وتصديا لهذه التحديات، أعدت الأطراف في المعاهدة تدابير لتعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولتحديث المبادئ التوجيهية المتعلقة بضوابط التصدير ومعالجة ثغرات أخرى في نظام عدم الانتشار. ولغن كان ذلك السجل غير مثالي وأصبحت المعاهدة تحت الضغط من جراء التحديات المتمثلة في حالات الانتشار التي لم تسوّ، فإن فوائد تسخير النظام العالمي لعدم الانتشار لأغراض إحلال السلم والأمن وتحقيق التنمية لا يمكن إنكارها، وقد ثبت أنه لا غنى عن المعاهدة لتحقيق تلك الفوائد.

٥ - وقد أُحرز أيضا تقدم كبير في توسيع نطاق استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على مدى السنوات الخمسين تلك. وقد ازدادت عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتشمل ١٦٨ بلدا، يستفيد معظمها من برامج الوكالة في تشخيص الأمراض ومكافحتها، وفي استحداث مزروعات جديدة، وإدارة موارد المياه الشحيحة، وتطبيق العلوم والتكنولوجيا النووية على نطاق واسع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من ٢٧٦ مليون دولار منذ عام ٢٠١٠ في برامج الوكالة في هذه المجالات. والتجارة النووية في ازدهار أيضا، حيث يعمل ما يقرب من ٤٥٠ مفاعلا للطاقة النووية على توفير أكثر من ٣٩٠ جيجاوات من القدرة الكهربائية الأساسية النظيفة في جميع أنحاء العالم. والسوق التجارية للوقود النووي، التي لا تزال موثوقة جدا، تدهزت الآن بعدد من احتياطات الوقود الجديدة والناشئة وآليات ضمان الإمداد بالوقود من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالمخزون الأمريكي المضمون للإمداد بالوقود الذي تتيحه الولايات المتحدة حاليا. وستتاح آليات الضمان هذه في حالة حدوث اختلال كبير في إمدادات السوق. وقد ساعدت الجهود الجماعية الرامية إلى دعم وتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي على بث الثقة بين المتلقين والموردين، وهذا أمر لازم لكي تزدهر هذه التجارة. وتشكل تدابير الأمان والأمن النوويين، التي تشرف عليها سلطة تنظيمية مستقلة، إلى جانب الصكوك الدولية التي تحدد إطارا قانونيا مشتركا، عوامل أساسية أخرى تمكن من زيادة التعاون النووي السلمي. وقد قدمت الولايات المتحدة عوناً ماليا كبيرا، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، للمساعدة في وضع مواصفات قياسية وإرشادات وبناء بنى تحتية وطنية، بما يشمل تقديم حوالي ١٢٤ مليون دولار لبرامج الوكالة في مجال الأمان والأمن النوويين منذ عام ٢٠١٠.

٦ - وبالمثل، فقد أُحرز تقدم ملحوظ في الحد من المخاطر النووية وفيما يتعلق بالتدابير الفعالة المتصلة بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. فقد انتهى، منذ عقود، ما شهدته الحرب الباردة من سباق للتسلح النووي. وقد انخفضت المخزونات النووية في الولايات المتحدة بأكثر من ٨٥ في المائة بعد أن كانت قد بلغت كميّاتها القصوى إبان الحرب الباردة، ثم إن الرؤوس الحربية الاستراتيجية المنشورة لأغراض العمليات ستخفّض، بموجب المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، إلى مستويات لم تُشهد منذ الخمسينات من القرن الماضي. وتزيل الولايات المتحدة معات الأطنان من المواد الانشطارية من برامج الأسلحة وتعمل عن كثب مع الاتحاد الروسي بشأن أمن المواد الانشطارية الزائدة عن الحاجة والتصرف فيها.

٧ - وهذا بطبيعة الحال لا يعني أنه لا توجد مشاكل، فبعض الدول تتصرف بطرق تزيد صعوبة إحراز المزيد من التقدم في التحكم في سباق التسلح والحد من مخاطر الأسلحة النووية. وكما هو مسلم به

في ديباجة المعاهدة، التي تربط نزع السلاح بتخفيف حدة التوتر الدولي وتوطيد الثقة بين الدول، فإن الأمل في تحقيق مزيد من التخفيض للمخاطر النووية لا يتوقف بشكل حاسم على مجرد الحفاظ على ضمانات قوية لعدم الانتشار فحسب، بل يتوقف كذلك على طريقة تعامل المجتمع الدولي مع شتى التحديات الأمنية التي تواجه أعضائه. وإذا لم يكن المجتمع الدولي قادرا على التصدي بفعالية للعدوان الإقليمي وعلى كفالة الامتثال للالتزامات القائمة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وإدارة التدافع والتنافس بين الدول أو وضع حد لهما، فإن التفاوض بشأن تخفيض الأسلحة سيزداد صعوبة. والبلدان التي تزيد مخزوناتهما النووية، أو تتبع نظاما استراتيجيا مزعزعا للاستقرار، أو تنتهك التزاماتها في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، أو تتخذ إجراءات أخرى تؤدي إلى زيادة التوتر وعدم الاستقرار على الصعيد الدولي، تصعب أكثر تهيئة واستدامة الظروف الأمنية التي من شأنها أن تجعل نزع السلاح أمرا ممكنا.

٨ - بيد أن سجل المعاهدة، بوجه عام، سجل مثير للإعجاب، مما يدل على مدى أهمية النظام العالمي لعدم الانتشار بالنسبة للسلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. ولم يتحقق هذا السجل الحافل بالتقدم المحرز في جميع مجالات تنفيذ المعاهدة إلا بفضل عملية قائمة على توافق الآراء تحترم مصالح جميع الأطراف في المعاهدة. فالمداورات القائمة على توافق الآراء ضرورية لكي تكون الدول على استعداد لمعالجة القضايا التي تؤثر على مصالحها الأساسية. وعلاوة على ذلك، فصنع القرار القائم على توافق الآراء مناسب تماما لموضوع المعاهدة، الذي يشمل الكثير من المصالح المشتركة والمتداخلة والمتشابكة. وقد حقق توافق الآراء، على مدى السنوات الخمسين الماضية، نجاحات تفوق بكثير خيبات الأمل، وبوسعه أن يفعل ذلك مرة أخرى. وغالبا ما تشدد الانتقادات الموجهة لتوافق الآراء على التنازع المستقطب الذي يحول أحيانا دون التوصل إلى اتفاق، ولكن التخلي عن توافق الآراء لن يؤدي إلا إلى زيادة الاستقطاب.

٩ - والولايات المتحدة مستعدة للعمل مع الأطراف الأخرى في المعاهدة لضمان أن يضعنا المؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ٢٠٢٠ على مسار بناء يحقق تقدما في النهوض بمصالحنا المشتركة. ولعل هذا المسار يركز على إيجاد حلول عملية لمشاكل العالم الحقيقية، مثل التهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان من البرنامج النووي المحظور لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بدل أن يركز على المقترحات التي تتجاهل أوضاع العالم الحقيقي أو تغض الطرف عن تحديات الانتشار أو تلتزم للانتشار عذرا أو تمكن له. وأفضل طريقة لتحقيق الوعود المعلنة في المعاهدة لا تكمن في التخلي عن توافق الآراء بل في تبنيه، وفي رفض الانقسامات الخاطئة التي تحرف أحكام المعاهدة باعتبارها تعبيراً عن المصالح المتنافسة، والتركيز، بدلا من كل ذلك، على مجالات الاهتمام المشترك الواسعة النطاق، التي ينبغي أن تجتمع عليها كلمة جميع الأطراف في المعاهدة.